الحكم فيما ركب عليه من محمل وغيره ان كان له ولو شرط حمل المعاليق مطلقا فسد
في الاصح وان لم يشرطه ليستحق ويشترط في اجارة العين تعيين الدابة وفي اشتراط
رويتها الخلاف في بيع الغايب وفي اجارة الذمة ذكر الجنس والنوع والدكورة

على الصحيح وكون المنفعة متقومة فلا يصح استيجار بياع على كلمة
لا تتعب وان روجت السلعة وكذا دراهم ودنانير للتزيين وكلب
للصيد في الاصح وكون الموجر قادرا على تسليمها فلا يصح استيجار ابق
ومغصوب واعمى للحفظ وارض للزراعة لاماء لها دايم ولا يكفيها
المطر المعتاد ويجوز ان كان لها ماء دايم وكذا ان كفاها المطر المعتاد
او ماء الثلوج المجتمعة والغالب حصولها في الاصح ولا استئاج الشريف
كالحسبي فلا يصح استيجار لقلع سن صحيحة ولا حايض لخدمة
مسجد وكذا منكوحة لرضاع او غيره بغير اذن الزوج في الاصح ويجوز
تاجيل المنفعة في اجارة الذمة كالزمت ذمتك الحمل الى مكة
او شهر كذا ولا يجوز اجارة عين لمنفعة مستقبلة فلو اجر
السنة الثانية لمستاجر الاولى قبل انقضائها جاز في الاصح وهو
ان يوجر دابة رجلا ليركبها بعض الطريق او رجلين ليركب هذا
اياما وذا اياما ويبين البعضين ثم يقتسمان فصل
يشترط كون المنفعة معلومة ثم تارة تقدر بزمان كدار سنة
وتارة بعمل كدابة الى مكة وخياطة الا ان هدم عليها
اصطبل في وقت لو انفق بها لم يصبها الهدم ولو تلف المال في يد اجير
بلا تعد كثوب استوجر لخياطة او صبغه لم يضمن ان لم ينفرد باليد بان
قعد المستاجر معه او احضره منزله وكذا ان انفرد في اظهر الاقوال
والثالث يضمن المشترك وهو من التزم عملا في ذمته لا المنفرد وهو
من اجر نفسه مدة معينة للعمل ولو دفع ثوبا الى قصار ليقصره او خياط
ليخيطه ففعل ولم يذكر اجرة فلا اجرة له وقيل له وقيل ان كان معروفا

وعمارتها على الموجر فان بادر واصلحها والا فللمكتري الخيار وكسح الثلج عن السطح على الموجر وتنظيف عرصة الدار
عن ثلج وكناسته على المكتري وان اجر دابة لركوبه فعلى الموجر اكاف وبردعة وحزام وتغرير وخطام وعلى المكتري محمل
ومظلة ووطاء وغطاء وثوابعها والاصح في السرج اتباع العرف وظرف المحمول على الموجر في اجارة الذمة وعلى المكتري في
اجارة العين وعلى الموجر في اجارة الذمة المزوج مع الدابة لتعدادها واعانة الراكب في ركوبه ونزوله بحسب الحاجة ورفع المحمل

بذلك العمل فله والا فلا وقد يستحسن ولو تعدى المستاجر بان ضرب
الدابة او كلفها فوق العادة او اركبها ثقيلا منه او اسكن حدادا او قصارا
ضمن العين وكذا لو اكترى لحمل مايتي رطل حنطة فحمل مائة شعيرا
او عكس او لعشرة اقفزة شعير اخنطة دون عكسه ولو اكترى لمائة
فحمل مائة وعشرة لزمه اجرة المثل للزيادة وان تلفت بذلك ضمنها
ان لم يكن صاحبها معها فان كان ضمن فسط الزيادة وفي قول نصف
القيمة ولو سلم للمائة والعشرة الى الموجر فحملها جاهلا ضمن
المكتري على المذهب ولو وزن الموجر وحمل فلا اجرة للزيادة ولا
ضمان ان تلفت ولو اعطاه ثوبا ليخيطه فخاطه قباء وقال امرتني
بقطعه قباء فقال بل قميصا فالاظهر تصديق المالك بيمينه ولا اجر
عليه وعلى الخياط ارش النقص فصل لا تنفسخ اجارة بعذر كتعذر
وقود حمام وسفر ومرض مستاجر دابة لسفر ولو استاجر ارضا للزراعة
فزرع فعلل الزرع بجايحة فليس له الفسخ ولا حط شئ من الاجرة
وتنفسخ بموت الدابة والاجيرين المعينين في المستقبل لا الماضي في
الاظهر فيستقر قسطه من المسمى ولا تنفسخ بموت المتعاقدين وتتولى
الوقف ولو اجر البطن الاول مدة ومات قبل تمامها او الولي صبيا
مدة لا يبلغ فيها بالسن فبلغ بالاحتلام فالاصح انفساخها في الوقف
لا الصبي وانها تنفسخ بانهدام الدار لا انقطاع ماء ارض استؤجرت
لزراعة بل يثبت الخيار وغصب الدابة واباق العبد يثبت الخيار
ولو اكترى جملا فضرب وتركها عند المكتري راجع القاضي ليموتها
من مال الجمال فان لم يجد له اقترض عليه فان وثق بالمكتري دفعه

Copyright © Khizana Society

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)